وكيل الأمين العام اتهم دمشق بعرقلة تسليم المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة

الجعفري لأوبراين: الادعاء بمنع الحكومة إدخال المساعدات إلى داريا «باطل»

وكالات

رفض مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ادعاء وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في مجلس الأمن الدولي ستيفن أوبراين بأن الحكومة السورية منعت إدخال المساعدات الإنسانية إلى مدينة داريا بريف دمشق، واعتبره باطلاً وفيه تضليل واضح، مؤكداً أن الحكومة سمحت لقوافل الأمم المتحدة بالدخول بتاريخ ١٧ أيار، لكن ممثلي الأمم المتحدة لم يدخلوا لأسباب قالوا إنها أمنية ولوجستية وإدارية.

وقال الجعفري خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الحالة في الشرق الأوسط، الجمعة، حسب وكالة «سانا» للأنباء: «تستغرب الحكومة السورية إغفال البعض لحقيقة أنها توافق على إيصال المساعدات الطبية إلى جميع المناطق، باستثناء الأدوات التي تستخدم من الإرهابيين والحكومة جاهزة للتعاون مع الجانب الأممي لمعالجة أي إشكالات في عمليات الإيصال إن وجدت».

وأوضح الجعفري أن الأمم المتحدة قدمت ٢٦ طلباً لإيصال قوافل مساعدات مشتركة إلى مناطق ساخنة ضمن خطة شهر أيار الحالي، حيث منحت الحكومة السورية موافقات إلى ١٩ طلباً منها، إلا أن الأمم المتحدة لم تنفذ حتى تاريخ ٢٤ من هذا الشهر إلا ثلاث قوافل مساعدات إنسانية مشتركة فقط. وأشار الجعفري إلى «بعض النقاط المحددة التي يتم التلاعب بها من بعض أعضاء المجلس بخصوص «الوصول الإنساني» والتي للأسف تناولها تقرير الأمين العام قيد النظر بشكل مغلوط ومجاف للواقع، معتمداً في ذلك على مصادر غير ذات مصداقية أو غير معلومة وقد قمنا قبل (يومين) بتوجيه رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا الخصوص». ولفت الجعفري إلى أن أي تأخير في إعطاء بعض الموافقات إن وجد، فيعود ذلك لضرورة ضمان أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني، إضافة إلى ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها. وجدد الجعفري التأكيد على التزام الحكومة السورية بواجباتها ومسؤولياتها في تخفيف العبء الإنساني عن شعبها واستعدادها لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وطنية في سبيل تحقيق ذلك ومتابعة التعاون مع الأمم المتحدة وتسهيل مهامها.

وقال الجعفري: «إن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لم تنجح على مدى سنوات الأزمة الخمس في تقديم المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين شهرياً إلا بفضل التعاون والتسهيلات الحكومية السورية».

وفي معرض رده على ادعاءات أوبراين أيضاً، قال الجعفري: «كنت أتوقع من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يبدأ بيانه بتقديم التعازي للحكومة والشعب في بلادي على المئات من الضحايا الأبرياء المدنيين الذين قضوا في التفجيرات الإرهابية في جبلة وطرطوس، ولكنني فوجئت مثلكم بحديث وكيل الأمين العام حول زيارته إلى تركيا وما شاهده من مشاهد مذهلة، حسبما قال، في مخيمات اللاجئين السوريين هناك».

وتساءل الجعفري: «أين ذهبت مليارات الدولارات التي قدمت إلى الأمم المتحدة في المؤتمرات الاستعراضية في الكويت وغيرها لمساعدة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم، وأعني بذلك تركيا والأردن ولبنان وأين ذهبت كل تلك البروباغندا الخليجية التركية التي تظهر مخيمات اللاجئين السوريين في هذه الدول المستضيفة لهم على أنها فنادق خمس نجوم». واستغرب الجعفري «عدم اطلاع وكيل الأمين العام طالما أنه كان في تركيا على الأخبار المؤلمة جداً التي تتعلق بتجنيد الأطفال من الداعية السعودي عبد الله المحيسني وهو يلعب دور مفتي التنظيم الإرهابي المنتشر في شمال حلب وإدلب ويدعى بـ«أحرار الشام» داعياً إلى التوقف عند هذه الحقائق». وبخصوص ما قاله أوبراين من أن مدينتي جبلة وطرطوس قد تعرضتا إلى قصف عندما فجر أحد الإرهابيين نفسه، اعتبر الجعفري أن «هذا توصيف أقل ما يقال بشأنه أنه غير كامل ويفتقد إلى الشمولية، لأن أوبراين يعرف تماماً أن تنظيمي داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، و«أحرار الشام» تبنيا علناً قيامهما بهذه التفجيرات الإرهابية في جبلة وطرطوس.

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري

ولفت الجعفري، إلى أن بعض الدول في هذا المجلس تدعي بأنها حريصة على الوضع الإنساني وحماية حقوق الإنسان في سورية، إلا أن الواقع غير ذلك، فهي تلعب دوراً رئيساً في معاناة الشعب السوري وتفاقم من محنته.

وقال الجعفري: «إن هذه الدول التي دعمت المجموعات الإرهابية في سورية وعملت على حمايتها والتغطية على جرائمها في مجلس الأمن، رفضت دول معينة منها طلب الاتحاد الروسي بإدراج تنظيمي «حركة أحرار الشام» و«جيش الإسلام» على قائمة التنظيمات الإرهابية في مجلس الأمن، على الرغم من أن هذين التنظيمين يعملان على الأرض ضمن حلف واحد مع «جبهة النصرة» فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية ويقومان يومياً بنشاطات إرهابية موصوفة».

وتابع الجعفري: «إن «جيش الإسلام» الإرهابي يمطر المدنيين بالقذائف الصاروخية يومياً في دمشق وحلب وتنظيم «أحرار الشام» يقوم بتفجيرات انتحارية إرهابية كان آخرها بالشراكة مع داعش في مدينتي جبلة وطرطوس وراح ضحيتها مئات الأبرياء».

وتساءل الجعفري: كيف يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية في سورية في ظل السكوت عن قيام نظام أردوغان باستخدام الأراضي التركية مقراً وممراً لعشرات الآلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بما في ذلك عبر المعابر التي تستخدمها الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية، هذا إضافة إلى قيام هذا النظام بمد الإرهابيين بالأسلحة وبتسهيل تجنيد الأطفال السوريين في مخيمات اللاجئين بتركيا.

وأكد الجعفري أن «إنهاء الأزمة الإنسانية بشكل نهائي ومستدام يتم عبر معالجة جوهر المشكلة بجدية تامة وهو ظاهرة الإرهاب المدعوم خارجياً والتدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية، وليس عبر مجرد جمع المساهمات المالية في مؤتمرات استعراضية أو تقديم بعض المساعدات هنا أو هناك على أهميتها». وختم الجعفري حديثه بالقول: «إن الحكومة السورية ملتزمة بدفع المسار السياسي قدماً، حيث شارك وفد الجمهورية العربية السورية في محادثات جنيف وأبدى جدية والتزاماً بهذه المحادثات، إلا أن المشكلة كانت بفرض بعض الدول لما يسمى وفد الرياض كمحاور وحيد وقدوم هذا الوفد إلى جنيف بشروط مسبقة وبهدف وحيد ألا وهو إفشال المحادثات. وكان أوبراين طالب الحكومة السورية والمعارضة في مجلس الأمن الدولي، الجمعة، بالتوقف عن التدخل في تسليم المساعدات الغذائية والطبية للمدنيين في مناطق محاصرة أو يصعب الوصول إليها، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم». وقال أوبراين: «استمرار استخدام الحصار والتجويع كسلاح في الحرب أمر يستحق اللوم» وأضاف: «استناداً إلى أحدث المعلومات تشير تقديراتنا إلى أن نحو ٥٩٢ ألفاً و٧٠٠ شخص يعيشون في مناطق محاصرة»، مدعياً أن الحكومة وبدرجة أقل جماعات المعارضة تتدخل عمداً وتقيد تسليم المساعدات.

قولاً واحداً

الاحتكام للميدان!!

مازن بلال

يطرح تأجيل مؤتمر جنيف جملة من المشكلات لا تتعلق مباشرة بطبيعة العمليات العسكرية، بل بالعلاقات التي تحكم الأطراف وقدرتها على إحداث تحولات واضحة في الميزان العسكري، فالأزمة السورية وعلى امتداد أكثر من خمس سنوات وضعت مساراً حرجاً لمسألة «الحسم العسكري»، فهذا الحسم لا يرتبط بكسر إرادة طرف أو تنظيم إنما بتحييد طرف إقليمي أو دولي، وبالتالي خرق التوازن الدولي في شرقي المتوسط الذي فرضه الصراع على سورية منذ عام ٢٠١١.

إن المسألة السورية لا تطرح شرطاً داخلياً خاصاً فقط، فالنموذج الذي يتم البحث عنه يمكن أن ينسحب على أزمة «الدولة الوطنية» انطلاقاً من العراق ووصولاً إلى لبنان، ومن المفترض أن لا يكسر هذا النموذج علاقة الصراع مع الكيان الإسرائيلي، ويوضح مسار جنيف أن الأطراف الداخلية السورية تنطلق من مقاربتين أساسيتين:

– الأولى أن الأزمة السورية ستتيح تشكيل نخبة سياسية جديدة في ظل مظلة دولية، وليست «النخبة» هنا سوى تعبير عن مستوى علاقات سياسية داخلية، فهي ليست أشخاصاً بقدر كونها آليات لإنتاج السياسة، والمنصات في حنيف تبحث في الأغلب في الآليات التي يمكن عبرها انبثاق هذه النخبة الجديدة وتحديد أدوارها.

هذا التصور لـ«النخبة» يتفاوت في رسم تلك العلاقات ما بين مبدأ الشراكة السياسية وصولاً إلى ما يطرحه وفد الرياض من احتكار التمثيل ونسف العملية السياسية كلها، لكن تصورات إنتاج النخبة لا يقدم أي حلول للإستراتيجية السورية في فض الاشتباك الإقليمي أو الدولي القائم على أرضها، فهناك بالتأكيد تعبير عن وجهات النظر لبعض دول المنطقة، إلا أنه لا يتناسب مع نوعية الأدوار العسكرية التي تمارسها هذه الدول وعلى الأخص تركيا والسعودية.

– المقاربة الثانية تنطلق من تغيير الدور السياسي للنخبة الجديدة، فهي كتلة سياسية مرنة عليها التعامل مع ما فرضه الإرهاب من عدم اتزان اجتماعي، إضافة إلى كسر شكل العلاقات الإقليمية الصارم الذي يتعامل مع مفهوم السيادة المطلقة للدول.

ويأتي تغيير الدور السياسي بعيداً عن التوازن الذي يجب أن تفرضه حل الأزمة السورية، فالشراكة السياسية التي أقرها مؤتمر فيينا ٢ والقائمة على «التعددية» بكل ما يحمله هذا المصطلح من احتمالات؛ تفترض على الأقل إستراتيجية لسيادة الدولة تضمن على الأقل محاصرة الإرهاب وعدم جعل سورية منطقة «جاذبة» للإرهابيين، وهذا الأمر لن يعتمد على قدرة «النخبة الجديدة» في إدارة البلاد بل أيضاً على قدرتها في التعاون لإنتاج نظام أمن إقليمي يخفف من احتمالات تطور البؤر الإرهابية على طول الحدود السورية كما يحدث اليوم.

المقاربتان السابقتان توضحان أن العمل في جنيف يتناقض مع مسألة كسب المعارك في الميدان، فالحرب كما تبدو هي صدام عسكري بين إرادات الدول يظهر فيها الإرهاب كعامل ضروري لتسويغ التدخل، ويظهر فيه أن النموذج السوري القادم لن ينطلق لمجرد ظهور «نخبة سياسية» جديدة أو كسب أوراق في المعارك الدائرة، لأنه في النهاية يرتبط بـ«نوعية» الدور السوري لمرحلة ما بعد الأزمة، فالدولة الديمقراطية والتعددية لن تحل إشكالية التشابك الدولي، ولن تخلق توازناً قادراً على محاربة الإرهاب، وضمان مصالح الدول عبر تركيبة حكومية هشة لن يؤمن أيضاً كسب الصراع مع الإرهاب، وإذا كانت المفاوضات في جنيف تؤسس لإطار سياسي عام من أجل خلق التوافق السوري السوري، لكنه في المقابل لن يوجد توازناً للقوى التي تبحث عن أدوار لها في الصراع الدائر اليوم.

تتابع اجتماعاتها في الرياض لبلورة رؤى حول «العملية السياسية»

قيادي في الائتلاف: «العليا للمفاوضات» قد توافق مرغمة على العودة لجنيف

الوطن – وكالات

اعتبر قيادي في الائتلاف المعارض أنه لا معطيات تشير إلى إمكانية استئناف مفاوضات جنيف حول الأزمة السورية، لكنه أعرب عن اعتقاده أن «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة قد توافق مرغمة على العودة لجنيف لأنه «ليس بمقدورها الرفض السلبي»، بعد أن صرح الموفد الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، بأن «الجولة الجديدة من المحادثات لن تعقد قبل أسبوعين أو ثلاثة». جاء ذلك في وقت تتابع فيه «معارضة الرياض» اجتماعاتها في السعودية، لبلورة رؤى حول العملية السياسية، منها إلغاء تعليق مشاركتها في مفاوضات جنيف، وتوسيع مشاركة المعارضة في الجولة القادمة. وقال رئيس الهيئة التنفيذية لـ«الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية» في الائتلاف، عقاب يحيى وفق ما نقلت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء: «حتى الآن ليست هناك أي معطيات تشير إلى جولة أخرى قريبة لمفاوضات جنيف، حيث لم يحدث أي توافق حتى اللحظة، فالأسباب التي دفعت إلى إيقاف الجولة الماضية ما تزال قائمة دون أي اختراق ملحوظ، لا على الصعيد الإنساني ولا على محتوى المفاوضات».

وأضاف يحيى: «مع ذلك، أعتقد أن الهيئة العليا للمفاوضات ستعود إلى طاولة المفاوضات لو تم الاتفاق على عقد جلسة ما، لأنها لا تملك غير ذلك وليس بمقدورها الرفض السلبي لأسباب كثيرة».

وبدأت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض الخميس اجتماعاً مفتوحاً في العاصمة السعودية الرياض، وتضع في جدول أعمالها بحث دعوة المبعوث الدولي إلى سورية إلى المفاوضات. وكانت الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ٣ قد عُقدت في الفترة من ١٣ ولغاية ٢٧ نيسان الماضي، ولم يستطع دي ميستورا تحديد موعد جديد للجولة المقبلة. كما أخفق وزراء خارجية «مجموعة العمل الدولية» الذين اجتمعوا في فيينا الثلاثاء الماضي في تحديد موعد لها، ما يشير إلى استمرار الخلافات العميقة بين الأطراف الراعية للمفاوضات، إضافة إلى عدم نية معارضة الرياض العودة إلى جنيف.

وسبق تصريحات القيادي في الائتلاف، بيان لدي ميستورا الخميس بعد مشاورات عقدها في مجلس الأمن استمرت ساعتين ونصف الساعة وقال فيه وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «أطلع (دي ميستورا) المجلس على نيته بدء الجولة المقبلة من المباحثات في أسرع وقت ممكن لكن هذا بالتأكيد لن يكون خلال الأسبوعين أو ثلاثة الأسابيع المقبلة».

وأكد دي ميستورا، الحاجة الملحة لاستئناف المحادثات السورية السورية على أرضية تحسن الوضع الميداني والاستقرار ووقف الأعمال العدائية وإدخال المساعدات. وأشار إلى أن إدخال المساعدات إلى سورية برا هو الطريق الأفضل لكن اللجوء إلى أن خيار إسقاط المساعدات جوا يعود لعدم القدرة على المخاطرة.

وبحسب مواقع الكترونية معارضة، فإن معارضة الرياض تتابع اجتماعات بدأتها الأربعاء في مقرها بالعاصمة السعودية الرياض، لبلورة رؤى حول العديد من القضايا التي تخص العملية السياسية، وأكدت أن «الهيئة العليا للمفاوضات» ستلغي تعليق مشاركتها في مفاوضات جنيف، وأنها بصدد التحضير لحوار وطني يعقبه توسيع مشاركة المعارضة في جولة مفاوضات رابعة متوقعة في منتصف الشهر المقبل. وحسب تصريحات للمتحدث الرسمي باسم «الهيئة العليا للمفاوضات» رياض نعسان آغا، نقلتها مواقع الكترونية معارضة، فأنه «لا بد من المتابعة في العملية السياسية حتى لو أنها لا تحصد نتائج راهنة»، مضيفاً: «المفاوضات طريق طويل وشاق ولا بد من الصبر فيه، ولاسيما أن الحل السياسي هو خيارنا الأول، ونحن مصرون عليه، كما أنه إرادة دولية».

موسكو أملت في التنسيق مع واشنطن بالرقة ودعت إلى استئناف جنيف «سريعاً»

وكالات

أعربت روسيا عن أملها في تعزيز التنسيق مع واشنطن في قضية تحرير مدينة الرقة من سيطرة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، واعتبرت أن بؤر التصعيد الرئيسية في سورية تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة، في حين أكدت إيران أن أي حل للأزمة في سورية يجب أن يحترم إرادة الشعب السوري وسيادة بلاده.

كما دعت موسكو إلى استئناف مفاوضات جنيف بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي تطلب «إظهار جميع المشاركين إرادتهم السياسية وعدم طرح شروط مسبقة، وبمشاركة الجميع بما في ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي».

وقال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «الجانب الروسي يتبادل المعلومات مع الأميركيين يومياً على مستوى وزيري الخارجية ووزارتي الدفاع للبلدين لبحث تطورات الوضع والالتزام بوقف إطلاق النار ورصد انتهاكات». وأشار إلى انخفاض عدد الانتهاكات في الفترة الأخيرة، قائلاً: «لا تزال تحدث هناك انتهاكات، إلا أن عددها أقل بكثير مما كان سابقاً». وأكد أن موسكو ترغب في أن تجري عملية تبادل المعلومات والتنسيق بفعالية أكثر وبشكل أسرع، مشيراً إلى أن الجانب الروسي ليس مسؤولاً عن بعض تعثر هذه العملية.

وتابع بوغدانوف: إن «موسكو تدعو إلى استئناف المفاوضات السورية في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن».

وأضاف: «نحن ندعو إلى عدم تعليق المفاوضات وعدم وجود فترات توقف طويلة فيها، إلا أن ذلك يتطلب إظهار جميع المشاركين إرادتهم السياسية وكذلك استعداد ممثلي مختلف جماعات المعارضة السورية لهذه المفاوضات وعدم طرح شروط مسبقة، كما تم الاتفاق عليه في إطار فيينا. ويجب أن يشارك الجميع في هذه العملية، بما في ذلك أكراد سورية وحزب الاتحاد الديمقراطي».

وبين أن موسكو أرادت أن «يكون الوفد (للمعارضة) موحداً وأن تكون المفاوضات مباشرة، إلا أن الظروف ليست مهيأة لذلك».

من جهة أخرى، ذكر بوغدانوف أن أي لقاء خاص بسورية «لن يعقد في إطار مؤتمر باريس حول الشرق الأوسط في ٣ حزيران».

من جهته أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أن موسكو لا تسحب مسألة توجيه الضربات الروسية الأميركية المشتركة إلى الإرهابيين في سورية من جدول الأعمال، وأشار إلى أن موسكو قررت تأجيل قصف جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية لمصلحة تحريك العملية نحو الاستقرار، وذلك على أساس اتفاق بين عسكريي البلدين.

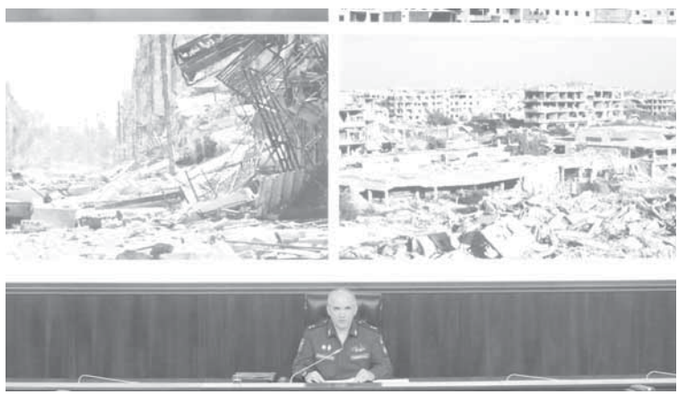
رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية سيرغي رودسكوي

وقال ريابكوف: إن موعد ٢٥ أيار حدد من قبل موسكو (كموعد أقصى لعدم قصف «جبهة النصرة») كموعد تقريبي، مشيراً إلى انخفاض عدد الاشتباكات في الفترة الأخيرة في مختلف مناطق سورية. من جهة أخرى أكد ريابكوف أن الغرب يواصل من خلال مجلس الأمن الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضغطه على دمشق من خلال اتهاماته «عديمة الأساس» باستخدام الجيش السوري أسلحة كيميائية.

وأضاف: إن الغرب في ذات الوقت يعرقل جهود روسيا الرامية إلى اتخاذ إجراءات قوية بشأن زيادة خطر الإرهاب الكيميائي الدولي، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تتضمن ضرورة إعادة ترتيب مهمة الآلية المشتركة الدولية للتحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وذكرت هيئة الأركان الروسية أن بؤر التصعيد الرئيسية في سورية تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة، مضيفة: إن واشنطن تقر أيضاً بهذا الواقع الذي بات معروفاً للجميع.

وقال رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية سيرغي رودسكوي، في تصريحات صحفية الجمعة، وفق ما نقلت «روسيا اليوم»: إن عدداً من مناطق سورية يشهد تصعيداً للوضع الميداني، مؤكداً أن هذه النزعة ترتبط بالدرجة الأولى بسعي «النصرة» لإحباط عملية تطبيق الهدنة.

وأضاف رودسكوي قائلاً: «استغلت جبهة النصرة نظام وقف الأعمال القتالية، والقرب الجغرافي بين مواقع إرهابييه ومواقع تشكيلات «المعارضة المعتدلة»، التي لا تضربها القوات الجوية والفضائية الروسية وسلاح الجو السوري، ما سمح للتنظيم باستعادة قدراته على القتال جزئياً، والحصول على المزيد من الذخيرة والأسلحة وإطلاق عمليات هجومية نشطة».

وأوضح المسؤول العسكري الروسي أن بؤر التصعيد الرئيسية تقع في شمال ريفي حلب وإدلب في المناطق المحاذية للحدود مع تركيا، حيث تنشط تشكيلات «جبهة النصرة» المرتبطة بتنظيم القاعدة». كما كشف رودسكوي أن القوات الجوية والفضائية الروسية كثفت بدءاً من ٢٠ أيار غاراتها على منشآت إنتاج النفط وشاحنات تهريب النفط إلى تركيا. وأضاف: إن موسكو وواشنطن تتفقان حول ضرورة استهداف القاعدة الاقتصادية لتنظيمي داعش و«النصرة»، وتجريان مشاورات موضوعية بهذا الشأن على مستوى الخبراء.

وأكد رودسكوي أنه على الرغم من الاتفاق الروسي الأميركي بشأن ضرورة تنصل المعارضة السورية من مواقع تنظيم جبهة النصرة، وتحديد المناطق الخاضعة لسيطرة مختلف الفصائل المسلحة، لم يتم حل هذه المسألة حتى الآن.

وأكد رودسكوي أن رفض الجانب الأميركي للعمل المشترك مع روسيا ضد الإرهاب في سورية يؤدي إلى تصعيد النزاع.

الاتحاد الأوروبي يمدد عقوباته على سورية

وكالات

أعلن الاتحاد الأوروبي، تمديد عقوباته ضد سورية، الفردية منها والاقتصادية حتى ١ حزيران من عام ٢٠١٧. وجاء في بيان صدر عن مجلس الاتحاد، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «في ٢٧ من شهر أيار ٢٠١٦ مدد مجلس الاتحاد الأوروبي تدابير القيود ضد الدولة السورية حتى ١ حزيران من عام ٢٠١٧».

وذكر البيان، أن قرار تمديد العقوبات جاء «منسجماً مع قرارات المجلس التي أقرها في كانون الأول من عام ٢٠١٤، والذي يعتبر أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في تطبيق العقوبات ضد سورية، في حال استمرار أعمال العنف».

وقال مصدر دبلوماسي في الاتحاد: «اتخذ قرار الجمعة، بتمديد مجلس الاتحاد الأوروبي، حزمة العقوبات ضد سورية، الفردية منها والاقتصادية على حد سواء».

وحسب البيان، تشمل العقوبات ضد سورية، الحظر النفطي، والقيود المفروضة على عدد من الاستثمارات، وتجميد أصول البنك المركزي السوري، ومراقبة واعتراض حركة المحادثات على الإنترنت والهاتف، فضلاً عن القيود المفروضة على تصدير المعدات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها فيما يوصف بـ«القمع الداخلي»، على حد زعمهم.

وفيما يخص العقوبات على الأفراد، فقد فرض الاتحاد حظر وتجميد أصول نحو ٢٠٠ شخص، إضافة إلى ٧٠ هيئة اعتبارية لدى بنوك الاتحاد، ومنعهم من دخول أراضيه، لأنه يحملهم مسؤولية «أعمال العنف ضد الشعب السوري»، حسب ادعائه.

وأشار البيان أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تأييده «المجموعة الدولية لدعم سورية» للحفاظ على الهدنة في سورية والجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات السورية السورية، كما سيواصل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين في المناطق الواقعة تحت الحصار، أو في المناطق النائية.

«صانعات السلام السوريات» يؤكدن دعمهن للعملية السياسية السلمية

الوطن

عبّرت «صانعات السلام السوريات» عن استنكارهن وإدانتهن لجميع أعمال القتل والعنف وحرمان المدنيين من المساعدات الإغاثية، في كل المناطق السورية، وأكدن دعمهن مبادرات درء الفتن والحفاظ على تلاحم السوريين، وتمسكهن بالعملية السياسية السلمية، لبناء السلام المنشود في سورية.

وجاء في بيان صحفي لنساء مؤتمر «صانعات السلام السوريات»، وضعنه على الإنترنت للتوقيع، وتلقت «الوطن» نسخة منه، «نحن نساء نريد السلام في سورية، نعبر عن استنكارنا وإدانتنا لجميع أعمال القتل والعنف والتفجيرات وحرمان المدنيين من المساعدات الإغاثية، في كل المناطق السورية، ونؤكد استمرارنا في دفع الحل السياسي وبناء السلام المنشود في سورية». وختمت النساء السوريات البيان بالقول: «ندعو جميع مؤيدي السلام نساءً ورجالاً إلى الانضمام إلينا في التوقيع على هذا البيان». وشارك في المؤتمر ١٣٠ سيدة سورية من النساء القياديات والفاعلات من ألوان سياسية مختلفة، في المؤتمر الذي عقد في بيروت بدعوة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف إطلاق دعوة لإيقاف الحرب على سورية وبناء السلام.

وخرج المؤتمر بتوصيات مشتركة تؤكد على المشاركة في الألم والأمل والإيمان بدور المرأة في بناء السلام، ودعوة لتشكيل تحالف نسوي واسع داخل سورية وخارجها، لتمكين النساء السوريات من دعم السلام المستدام لبلدهن.

نعية فاضلة

إنا لله وإنا إليه راجعون

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله تعالى وقدره

آل مردم بك واليوسف والقلا وأقرباؤهم وأنسباؤهم في سورية والمغترب

ينعون إليكم فقيدتهم الغالية

المرحومة شفيقة ناديا بنت محمد حكمت مردم بك

حرم المرحوم الدكتور المهندس محمود القلا

التي لبت نداء ربها صباح يوم الخميس الواقع في ١٩ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق ٢٦ أيار ٢٠١٦ داعين الله تعالى أن يتغمدها بواسع رحمته وألا يفجعكم بعزيز.

وقد صلي على روحها الطاهرة عقب صلاة الظهر في جامع بدر جانب حديقة الجاحظ يوم الجمعة الواقع في ٢٠ شعبان ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٧ أيار ٢٠١٦.

تقبل التعازي للرجال والنساء بصالة دار السعادة للمسنين آخر خط المزة جبل جانب برج تالة.

للرجال: أيام الجمعة ٢٧ والسبت ٢٨ والأحد ٢٩ أيار ٢٠١٦ من الساعة «٥حتى ٧» مساءً.

وللنساء: يومي السبت ٢٨ والأحد ٢٩ أيار ٢٠١٦ من الساعة «٢,٣٠ حتى ٤,٣٠» عصراً.